المحاضرة السادسة:

بواعث التقنين الفقهي ومبرراته

يمكن إجمال بواعث التقنين ومبرراته في النقاط التالية:

1. **ضبط الأحكام الشرعية وتنظيم المسائل**: فالمدونات الفقهية كتبت بأسلوب يختلف عن أسلوب العصر وهي تغصُّ بالخلافات والآراء والنظريات في نطاق المذهب الواحد فضلا عن المذاهب المختلفة. وما يشهد له الواقع المعاصر من مستجدات ونوازل عصرية تدعو إلى السرعة في إيجاد الحلول المناسبة لتلك المعضلات، فإن التقنين الفقهي يعمل على تنظيم تلك المباحث والأبواب الفقهية المتناثرة، ما يوفر – أيضا– عناء البحث والتحري والسرعة في إيجاد الحكم الشرعي[1].

2. **توحيد الأحكام القضائية**: في عملية تقنين الأحكام الشرعية التي تنتهي إلى اختيار قول واحد من الأقوال المعتمدة تحقيق للوحدة القضائية داخل حدود الدولة الواحدة، وفي هذا منع لتعدد الأحكام القضائية واختلافها من محكمة إلى محكمة ومن قاض إلى قاض بما يساعد على الاستقرار القضائي وتحقيق العدالة[2].

3. **حماية هيبة القضاء وإبعاد الشبهة عن القضاة**: في التقنين حماية للقضاة من التأثيرات الشخصية التي قد يتعرضون لها، فليس كل القضاة على درجة واحدة، فقد يحكم أحدهم باجتهاده في قضيتين متشابهتين بحكمين مختلفين فيؤدي هذا إلى إلحاق التهمة والمحاباة به، ما ينتج عن هذا من دخول الشك في نفوس المتقاضين، والانتقاص من هيبة وسمعة جهاز العدالة[3].

4. **حماية مصالح الناس من التعطيل**: ذلك أن القضاة في عصرنا – وقبل عصرنا بقرون– هم مقلدون ملتزمون بالمذاهب السائدة في بلدانهم ومن كان منهم من أهل الترجيح والاجتهاد الجزئي، فهو يلتزم عادة بمذهب الدولة التي يعمل بها بل بالراجح غالبا في هذا المذهب، ولأنه فاقد لحرية الاجتهاد والاختيار فالأولى أن نقيّده بتقنين إسلامي يضعه علماء ثقات أفضل من تركه يتخبط في التناقض والاضطراب[4].

5. **العلم بالأحكام المُقننة ويسر مراجعتها**: يساعد التقنين على جمع الأحكام التشريعية في مؤلف واحد يُمكِّن القضاة والمحامين والمتقاضين والباحثين من الاطلاع عليها بيسر وسهولة[5]، "ومرد ذلك مبدأ (علنية القانون) لأن علم المكلف بالقانون الذي تطلب منه طاعته شرط لصحة التكليف، وأن تكليفه بطاعة قانون غير معلن بل هو في ضمير الحاكم – أو القاضي– هو تكليف بما لا يُطاق، وهو ممتنع شرعا وعقلا"[6].

وفي تحقيق الإعلان والإعلام رفع للجهل، وانقياد للنفوس وحصول للقناعة بالحكم القضائي[7].

1الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره، عباس حسني محمد، مطبوعات رابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة، ط2، 1414هـ. 238.

2انظر: تقنين الفقه الإسلامي، محمد زكي 23.

3الصياغة الفقهية، الرومي 381، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، يوسف القرضاوي، 267، حركة التقنين الفقهي وأثرها على الفقه الإسلامي، لعيايدة.42.

4مدخل لدراسة الشريعة ، القرضاوي، 268، الصياغة الفقهية، 381، المدخل للفقه الإسلامي، مدكور 382، 383.

5تقنين الفقه الإسلامي، محمد زكي 22، 23، مجلة الأحكام العدلية ، سامر القبج 55.

6المدخل الفقهي العام، الزرقا 1/ 314، 315 بتصرف.

7الصياغة الفقهية، الرومي 380، مدخل لدراسة الشريعة، القرضاوي 267، مجلة الأحكام العدلية، القبج 56.

6. **الحاجة الى تجديد الفقه الإسلامي وممارسة الاجتهاد:** فتطبيق الفقه الإسلامي عن طريق تقنينه والحكم به في القضاء من شأنه أن يفتح مجال المناقشة والمقارنة والمراجعة والتعديل من حين لآخر.. وهذا ما حصل لمجلة الأحكام العدلية في بدايات تطبيقها. وهذا كله يثري الحياة الفقهية ويزيد من نشاطها ويستنفر الفقهاء والمختصين لتقديم دراسات مقارنة معمقة تهدف لبيان الراجح من الأقوال والمذاهب مسايرة لكل تطور وجديد[1].

7. **التعريف بحقيقة الدين الإسلامي وصلاحيته لكل زمان ومكان:** تجمع الشريعة الإسلامية بين خاصيتيّ الخلود والاستمرار، ولم يعطّ هذا الفضل لأيّ شريعة قط؛ ويقتضي ذلك أنها في خلود مصدرها الإلاهي صالحة لمواكبة جميع التطورات والتغيرات حسب الزمان والمكان. ومن هذا المنطلق يفرض التقنين الفقهي نفسه ليثبت لنا "خصوبة الفقه الإسلامي وسعته، وقدرته على مسايرة التطور ومواجهة كل جديد بعلاج يناسبه، ووقوفه أمام أحدث القوانين وأرقاها على قدم المساواة، بل تفوقه عليها في كثير من الأحيان في الصنعة والصياغة، فضلا عن المضمون والموضوع. وهذا ما شهد به كثير من المخلصين الذين درسوا الشريعة دراسة مقارنة، من رجال القانون"[2].

8. **ضمان تطبيق الشريعة الإسلامية وحتمية جدارتها:** في تقنين الأحكام الشرعية منجاة من استيراد القوانين الوضعية أو البقاء تحت وطأتها، وقد أبهرت فئاما من المسلمين بحسن ترتيبها وبيسر تناولها؛ حتى ظهرت جملة من التقنينات الشرعية في عدد من البلاد الإسلامية من أجل سدّ ذريعة استجلاب هذه القوانين من قبل السلطات الحاكمة بدعوى مسيس الحاجة إليها[3].

9. **مسايرة مستجدات فقه المعاملات المالية:** يحتاج فقه المعاملات المالية المعاصرة عناية اجتهادية خاصة حيث يشهد تطورا هائلا في المجال النقدي والمصرفي ومستجدات المناقصات والمقاولات والاستيراد والتصدير والتأمين بأشكاله المختلفة.. وتجديد تقنين هذه المعاملات ومسايرتها بالتحديث يسهل معرفة أحكام كل بلد ويساعد في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الإسلامية بعضها ببعض وبغيرها من دول غير إسلامية بل إن هذا القسم وخصوصا مع كثرة الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية فإن تقنينه تقنينا منضبطا ما يعرِّف غير المسلمين بالفقه المعاملاتي الإسلامي وإفساح المجال له في المحافل العالمية ودفع الغير لدراسته وبحثه[4].

10. **إيجاد البديل الإسلامي للأقليات المسلمة:** إن احتكاك المسلمين ببقية بلدان العالم يستدعي كتابة المواد التي يُتقاضى إليها، إذ لا يمكن أن نحيل غيرنا عند التقاضي إلى مجموعة من كتب الفقه المذهبي أو المقارن. فمجلة الأحكام العدلية رغم سقوط الدولة العثمانية ظلت تقنيناتها مطبقة في دول البلقان إلى غاية 1946م، وأعمال محمد قدري باشا بقيت مطبقة في البوسنة والهرسك إلى غاية قيام الحكم الشيوعي بها[5].

1تقنين الفقه الإسلامي، محمد زكي 25، نظرات في تقنين الفقه الإسلامي، القيسي 172.

2الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، القرضاوي، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، 1419هـ- 1999م. 40.

3الصياغة الفقهية، الرومي 379، 380، الفكر السامي، الحجوي 2/ 481، مجلة الأحكام العدلية، القبج 56.

4نظرات في تقنين الفقه الإسلامي، القيسي 173، تقنين الأحكام الشرعية، عبد المهدي أحمد العجلوني 446.

5حركة التقنين الفقهي وأثرها على الفقه الإسلامي، لعيايدة هاجر.42.